

والمكاتب والمدبر والمكفوف ومراتب الأقران والأففة إلى آخرها  
 ٤ من يجب إمامته وتقدمته بمعنى تحريم تقديم غيره عليه وهو  
 إمام الأصل ٥ الأعدى ٧ من تنقب الماسة وهو ما عدا ذلك إلا  
**فأيد** كل واحد من الصلوات الخمس لا بد لها إلا الظاهر قبل  
 الجمعة بدل منها هي في المعنى ظهر مقصود لما كان الخطيبين وقيل بالجمعة  
 صلوة على حالها وهو الأقرب وتظهر الفائدة في عروض ما يمنع من إتمام  
 ركعة مع قلبه بها فعلى البدلية يتمها ظهراً والأقرب اشتراطية العدول  
 كما تعدل المسافر من الفرض إلى الإتمام وإن اتحد عين الصلوة إلا أن  
 المسافر ينوي الإتمام وهذا يحتمل فيه ذلك ويحتمل أن يوجد العدول  
 ليسرى إلى أول الصلوة وعلى الاستقلال فلا يرب في عدم وقوعها  
 ظهراً من غيرنية وهل يقبل العدول يحتمل كما في الصلوات وعدسه  
 للماضين بالتوجه وإنما تدرك بطلانها فكيف تنقلب صحبة **فأعد**  
 الأصل في الأسباب عدم مداخلة وقد استثنى منها مواضع منها أسباب  
 سجود التوبة فحكم جماعة منهم ابن الجينيد بتدخالها ومع قوله بكونه قبل  
 التسليم للتحققة يوزل التداخل في صور أو سجود التوبة للتحققة

لها

ثم سها بعد التسليم أعاده كما لو تكلم بعد ناسياً أن قال بجزء  
 التسليم وكلامه فيه محتمل ويعد سهاكون للتحققة لأنه لم يبين فعل  
 يتصور فيه التحققة وإن يكون قبل التسليم ٢ لوسها للتحققة  
 ثم سجد في صلوة القصر ثم عن له المقام بعد الظاهر أنه تصح التنية  
 لعدم التسليم للصلوة وح لوسها بعد ذلك سجد له ويحتمل أيضاً  
 إعادة سجوده الأول لأنه لم يقع آخر الصلوة ٣ لو كانت الفرضية  
 مسبوقة فتعدل إلى السابقة بعد التردد وكانت ازديداً منها  
 ثم سها فانه يسجد ويجزى في الأول إلا حادة أيضاً ويحتمل في الموضعين  
 عدم العدول لأن سجود السهو حائل ولا يلزم زيادة صورة سجود  
 ستراليتين في الصلوة إلا أن نقول المبطل زيادة الركن وهذا  
 ليس بركن وإنما هو بصورته وتيفرغ على اعتقار هذا الزائد **فروع**  
**أحدها** لو شك هل سها أولاً فسجد جازماً بالحكم ثم علم في الصلوة  
 فعلى القول بالاعتقار يشترط أن يسجد ثانياً لأنه لا بد من زيادة سجوداً  
 فيسجد له **الثاني** لو ظن أنه سها فسجد ثم ثبت له بعد أنه لم يشك  
 فالأقرب السجود للزيادة ويحتمل ضعفاً لعدم بناء على أن السجود

السهم

والفروع

والأ

عزم